أهم مشكلات الائتمان المصرفي في السوق المصرية وكيفية علاجها

الأستاذ الدكتور سلطان أبو على

(١) مقدمة

إن الائتمان هو صلب عملية البنوك حيث إنها تقوم بعملية الوساطة بين مودعي الأموال ومستخدميها. وتعتمد ربحية البنك أساساً على جودة الائتمان الذي يمنحه. ولا شك أن قيام البنك بمنح القروض وأداء أعماله يعرضه لمخاطر تجارية معتادة. إنه لا يوجد أعمال بدون تحمل مخاطر. غير أن هذه المخاطر يجب أن تكون محسوبة وتتم بحسن نية وليس بالانحراف والتواطؤ. كما أن الخسائر التى تنتج عن هذه المخاطر يجب أن تكون نسبتها محدودة أى أن تكون الاستثناء في فشل الأعمال وليس القاعدة وإلا يكون البنك قد أخفق في أداء عمله.

ونظراً إلى الأهمية القصوى لعمليات الائتمان فقد عنى القطاع المصرفي بوضع معايير لسلامة الائتمان ومتابعته سواء داخل البنك التجاري أو بواسطة البنك المركزي. ومن أشهر القواعد ما احتوته اتفاقية « بازل » التى تحدد معايير رأس المال وغيرها التى تحاول توفير السلامة المالية للبنوك. غير أنه مهما زادت درجة الشدة والمراقبة للائتمان وإتباع معايير صارمة لمنحه فإن هذا لا يحول دون وقوع مشاكل وتعثر بعض العملاء. ومن أجل ذلك تجنب البنوك جزءاً من أرباحها في صورة مخصصات لمواجهة الائتمان المتعثر بحيث يكون لها السلامة المالية وتحافظ على أموال المودعين.

ومن المعروف أن لكل شيء ثمن . فإذا أرادت البنوك التشدد في منح الائتمان، وأتبعت معايير شديدة يجب توافرها في العميل قبل أن تمنحه الائتمان فإن هذا قد يؤدى إلى عدم توظيفها لجميع الأموال المتاحة لديها كما قد يحول دون كبر البنك ونموه . وهذا يؤدى إلى حرمان البنك من الحصول على كفاءات عالية لإدارته، كما قد لا يوزعه أرباحاً على أصحاب رأس المال أو على العاملين به . وعلى المستوى القومي يؤدى إلى تقييد النشاط وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي.

ومن الناحية الأخرى فإن التساهل الشديد في منح الائتمان بدون مراعاة لقواعده السليمة ، قد يحقق للبنك أرباحاً كبيرة في الأجل القصير ، إلا أنه يعرضه في الأجل الطويل لمخاطر زائدة ، ويعرض الأموال للضياع وفي النهاية يؤدى إلى إفلاس البنك وإغلاقه . .

ولا تنشأ مشكلات الائتمان المصرفي فور منحه ولكن قد تكون نتاج ائتمان منح منذ فترة ليست بالقصيرة . وقد يكون مصدر هذه المشكلات عوامل داخلية أو عوامل خارجية عن الاقتصاد القومي ، وكذلك ترجع إلى المستوى الماكرو أو الميكرواقتصادى . كما يشترك فيها البنك والعاملين فيه ، والعميل ، والبنك المركزي وآخرون .

وعلى ذلك نتناول أولاً أسباب تعثر من حصل على الائتمان ومنها يتبين طرق العلاج.

(٢) أسباب تعثر الائتمان

هناك عدة أسباب لتعثر العملاء وعدم الانتظام في سداد ما عليهم من ائتمان للبنوك. وكما سبق القول ترجع هذه الأسباب إلى اعتبارات كثيرة منها ما يرتبط بعوامل خارجية عن الدولة ومنها ما يتعلق بالاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية ككل ومنها ما يرتبط بحالة النشاط الاقتصادي في الدولة. وكذلك هناك اعتبارات تتعلق بالجهاز المصرفي نفسه سواء البنك مانح الائتمان أو البنك المركزي وأخيراً وليس بآخر ما يتعلق بالمقترض نفسه. وأهم هذه الأسباب هي ما يلي:

أولاً: ما يتعلق بالبنك مانح الائتمان

توجد عدة أسباب قد تؤدى إلى عدم جودة الائتمان منها:

١- عدم مراعاة الأسس الصحيحة لمنح الائتمان

إن انتظام العميل في السداد تتزايد احتمالاته إذا ما اتبع البنك الأسس السليمة للائتمان ، والتى تقتضي دراسة جدوى المشروع المقدم له الائتمان ، والدراسة المستفيضة للجدارة الائتمانية للعميل ، ومراعاة حدود الائتمان الملائم للمقترض . فقد يكون المقترض عميلاً جيداً إلى حدود مليون جنيه مثلاً ، أما إذا زاد الائتمان المقدم له عن ذلك فإن احتمالات تعرضه للتعثر قد تزيد زيادة كبيرة ويصبح القرض الذي حصل عليه عرضه لعدم السداد. وباستبعاد الانحراف والتعمد في عدم مراعاة الأسس الصحيحة للائتمان ، من الممكن أن تهبط البنوك بالمستويات الجيدة للائتمان في حالة توافر سيولة كبيرة لديها مع عدم توافر فرص جيدة للتوظيف . ولقد حدث هذا في مصر ودول أخرى في أعقاب ثورة البترول الأولى في عام ١٩٧٤ حيث توافرت ودائع

كبيرة للبنوك تدفع عنها فوائد ومن ثم يجب أن توظفها حتى تستطيع سداد الفوائد على الودائع ومرتبات الموظفين وتحقيق أرباح لأصحاب رأس المال وهكذا . وقد دفعت هذه الظروف إلى بعض التنازل عن قواعد الائتمان الجيد في سبيل توظيف هذه الودائع . ومن الطبيعي أن متخذ القرار في أى بنك يواجه ظروفاً قد تقتضي منه تفضيل اعتبار على آخر أو التوفيق بينهما . وفي هذه الحالة يكون الخيار بين مزيد من الأرباح وبين مزيد من المخاطرة . ومن المسلم به أن تحقيق ربحية أكبر يكتنفه في أغلب الحالات مزيد من المخاطرة . وجزء من القروض المتعثرة في البنوك المصرية حالياً يعود إلى هذه الفترة ، حيث تراكمت الفوائد وأعيد جدولة المديونية . ومن ثم يصبح الحكمة الالتزام بالقواعد الائتمانية السليمة وعدم تحمل مخاطر زائدة عن الحد .

٢- عدم دقة دراسات الجدوى

يتطلب البنك عادة تقديم دراسة جدوى للمشروع الذي سوف يقدم له الائتمان . ووجود دراسة الجدوى - مهما كانت درجة الجودة في إعدادها - لا يضمن سلامة المشروع ، ذلك أن هذه الدراسة تنصب على المستقبل على افتراض ظروف معينة قد تتحقق وقد لا تحدث بذات الدرجة . غير أن هذا لا يعني عدم تقديم دراسة جدوى أو التدقيق في إعدادها . ويعتقد أن جزءا من أسباب تعثر الائتمان في الجهاز المصرفي المصري يرجع إلى عدم دقة إعداد دراسات الجدوى أو التساهل في طلبها .

٣- عدم متابعة الائتمان

تكتفي بعض البنوك بأخذ الضمانات الملائمة مقابل ما تمنحه من ائتمان ولا تقوم بمتابعة الائتمان الذي قدمته سواء من ناحية استخدامه في

الغرض الذي قدم من أجله أو من ناحية مدى كفاءة العميل في إدارة عمله وعدم تغير أحواله المالية والفنية . إن الضمان الحقيقي لجودة الائتمان ليس ما يحصل عليه البنك من ضمانات ، ولكن جودة المشروع وحسن إدارته بما يؤدى إلى نجاحه وازدهاره ومن ثم قدرته على خدمة القرض من سداد للفوائد والأقساط . وعلى ذلك حصل عديد من المقترضين على قروض لإقامة مشروعات إنتاجية ولم ينفذوها وأنفقوا القرض على أغراض استهلاكية ، أو خصصوها لمشروعات أخرى أقل جدوى . وفي حالات عديدة سحب المقترض القرض بأكمله وهو متوقف عن تنفيذ المشروعات لسبب أو لآخر في حين أن السلامة المالية كانت تقتضي حل أسباب التوقف قبل الاستمرار في سحب القرض .

٤- عدم الاستعلام الجيد عن العملاء

إن سمعة العميل في المعاملات المالية تعتبر من المقومات الأساسية لجودة الائتمان ولذلك تقوم البنوك بالاستعلام عن عملائها من مصادر مختلفة ، ومن بينها مركزه الائتماني المجمع لدى البنك المركزي وتعاملاته مع البنوك ، ومع قطاع الأعمال ، وموقفه القضائي وغيرها . وإذا لم يجر البنك الاستعلام المصرفي الجيد عن العميل فأغلب الظن سوف يتعرض الائتمان للمشكلات وعدم انتظام السداد .

ثانياً: أسباب تتعلق بالعميل

قد يتعثر الائتمان نتيجة للسلوك المنحرف لبعض العملاء . والمفروض أن استعلام البنك عن سمعة العميل تستبعد مثل هؤلاء الأشخاص ، غير أن هذا لا يتم عند مستوى ١٠٠٪ . والمفروض أن نسبة هؤلاء المنحرفين صغيرة

وهى قائمة وسوف تظل قائمة في كل زمان ومكان . وباستثناء مثل هذا الانحراف قد يتعرض ائتمان العميل لمشاكل لأسباب عدة من بينها:

١- سوء إدارة أعماله

إن حسن إدارة الأعمال سوف يؤدى في أغلب الحالات إلى إزدهارها وتحقق أرباحاً ملائمة لأغرضا تسيير الأعمال الجارية والتوسعات المستقبلية . أما إذا لم تتوافر للمشروعات الفردية أو المساهمة إدارة جيدة فأغلب الظن أنها سوف تتحمل خسائر وتعجز عن خدمة الائتمان الذى حصلت عليه . وتظهر جوانب سوء الإدارة في كثير من المشروعات المصرية في المجالات التالية:

أ - عدم الاهتمام بالتسويق . إن أضعف حلقات الإنتاج في مصر هى التسويق . وكثير من المنتجين يعتقدون أنهم منتجون وحسب ، وأن على المشترين أن يهرعوا لشراء منتجاتهم . وفي حالات كثيرة تكون هذه المنتجات على درجة عالية من الجودة وأسعارها مناسبة ، إلا أن التسويق علم وفن يجب أن تهتم به إدارة المشروع وتسعى نحو الحفاظ على نصيبها في السوق إن لم تزده ، وأن تلبى رغبات عملائها ، وتتوقف عن إنتاج المنتجات التى انصرف السوق عنها ، وتنتج تلك التى يتزايد الطلب عليها ، وأن تقدم خدمات ما بعد البيع ، إلى غير ذلك من إجراءات التسويق الجيد .

ب- التوسع مع عدم تفويض السلطة . لقد توسعت كثير من المشروعات الفردية توسعاً كبيراً وتنوعت مجالات إنتاجها بحيث يتعذر على صاحبها الفرد القيام بإدارتها إدارة سليمة بنفس أسلوب إدارة المشروع عندما كان صغيراً . فقد شاهدت مصر نمو كثير من أصحاب الأعمال وهذا شيء جيد . وقام بعضهم بتكوين « مجموعة » شركات فلان والتى يتنوع إنتاجها من

الغذاء إلى الملابس إلى تصنيع الحديد وبناء العقارات وغيرها . كما توزعت أماكنها الجغرافية في أنحاء مصر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها . .. ومع كل هذه التطورات يصر « صاحب المجموعة » على أن يكون هو متخذ القرارات الأوحد وصاحب المعلومات الأوحد ، والمدير « الأوحد » دون أن يكون هناك نظام كافٍ للمعلومات أو تفويض للسلطة أو بيانات تساعد متخذ القرارات على إدارة المشروعات بكفاءة مما يترتب عليها في النهاية تحقيق الخسائر وعدم القدرة على خدمة الائتمان .

جـ- **إهمال نظم التكاليف** . لا توجد نظم تكاليف سليمة في كثير من المشروعات ، وإن وجدت في بعضها فقد لا تستخدم الاستخدام الجيد الذى ينعكس على زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة المشروعات والعاملين بها . ومن ثم تتدهور الكفاءة التنافسية للمشروعات سواء في الأسواق الداخلية أو في التصدير . وهذا يشكل أحد العوامل التى تسهم في تعثر قروض البنوك.

د- **غياب الإدارة المالية** . إن الإدارة المالية الجيدة للمشروعات تستلزم دراسة التدفقات النقدية الداخله والخارجة من المشروع ، وكذلك المصادر الداخلية والخارجية للأموال وطرق استخدامها بحيث توفر للمشروع التمويل والسيولة اللازمة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف الممكنة . وليست الإدارة المالية مجرد سداد الالتزامات عند نشوئها أو استخراج شيكات أو الحصول على تسهيلات من البنوك . أى أن الإدارة المالية بمفهومها الشامل غائبة في كثير من المشروعات المصرية .

هـ- **عدم العناية بالإنتاجية الشاملة للمشروع** . وتتجسد عدم العناية بحسن استخدام الموارد المتاحة للمشروع أو التسويق الجيد وغيرها في انخفاض

الإنتاجية الشاملة للموارد المتاحة . وإذا كانت الأحوال التجارية رائجة فإن المشاكل المالية لا تظهر على السطح ، أما إذا ركدت هذه الأحوال بعض الشيء فسوف تعانى هذه المشروعات من كثير من المشكلات ليس أقلها التعثر في التعامل مع البنوك .

٢- سوء النية عند طلبه الحصول على قرض .

٣- اختلال الهيكل التمويلى للمشروع .

ثالثاً: أسباب تتعلق بالبنك والعميل معاً

قد يتعثر الائتمان بسبب مشكلة مشتركة بين كل من العميل والبنك معاً . ويطلق على هذه المشكلة اسم عدم تماثل المعلومات Asymmetry Information بمعنى أن أحد جانبى المعاملة (أغلب الظن أنه العميل) يكون لديه معلومات أكثر عن المشروع طالب الائتمان ولكن يخفيها عن الطرف الآخر (أغلب الظن هو البنك) . ويتم منح الائتمان ، غير أن هذا قد ينتج عنه مشكلتان رئيسيتان هما:

أ - الاختيار السيء للمشروعات . أى أن يتم تمويل مشروعات (سواء كانت استثمارية أو نشاط جارى من مستلزمات إنتاج أو غيرها من السلع النهائية بالنسبة للتجار أو تمويل استثمار عقارى لشركة إسكان . .الخ) إما ذات ربحية منخفضة أو ليست مربحة على الإطلاق سواء ماليا أو اقتصادياً . وحصول مثل هذه المشروعات على الأموال يحرم المشروعات المجدية من الحصول على التمويل . ومن ثم تكثر المشروعات الرديئة بالمجتمع ولا تنفذ المشروعات المربحة مالياً والمفيدة اقتصادياً مما يترتب عليه انخفاض كفاءة

الاقتصاد القومى ومعدل نمو الناتج القومى، وربما وقوعه في حالة كبيرة من الركود والكساد. وهذا ما حدث إلى حد كبير في دول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧ وما تعانى منه جزئياً في مصر الآن.

ب- المخاطر الأخلاقية. يؤدى عدم تماثل المعلومات إلى فتح المجال أمام الانحراف والمخاطر الأخلاقية مثل المجاملات وتقديم الرشاوى وغيرها. وأحد أمثلة ذلك أن يكتشف مدير فرع البنك أن الدراسة المقدمة من العميل على الورق تختلف جذرياً عن الواقع غير أنه قد يتفق مع العميل على إخفاء هذه المعلومات بحيث تقل المعلومات المتاحة للبنك عن تلك المتاحة للعميل وذلك نظير مصلحة خاصة. وينتهى الأمر في نهاية المطاف إلى حصول العميل على ائتمان ردئ من وجهة نظر البنك لا يسترد أصله أو فوائدة. وقد حدث هذا أيضاً في جنوب شرق آسيا. وتوجد شائعات بمثل هذه الحالاتفي مصر يحسن القضاء عليها والتصدى لها مبكراً بالمحاسبة والعقاب لكل من تثبت إدانته.

رابعاً: اسباب ماكرو اقتصادية

ترجع بعض أسباب تعثر الائتمان إلى اسباب مجتمعيه خاصة بالمتغيرات الكلية، والإطار القانوني وإجراءات التقاضى وغيرها. وأهم هذه الأسباب ما يلى:

(١) التدخل الحكومى في منح الائتمان

من المعروف أن بنوك القطاع العام الأربعة (الأهلى ومصر والاسكندرية والقاهرة) تمثل حوالى ٨٠٪ من حجم الجهاز المصرفى مقاسه بحجم الودائع الموجودة لديها. ويتناظر هذا مع الائتمان الممنوح للعملاء سواء

كان للقطاع الخاص أو القطاع العام. وقبل التحرير الاقتصادى الأخير (الذى ابتع بعد عام ١٩٩١) كانت بنوك القطاع العام تلبى احتياجات شركات القطاع العام قبل الخصخصة بدون مراعاة لأسس الائتمان على اعتبار أنها شركات حكومية والبنوك حكومية ومن ثم فإن الحكومة هى الضامن النهائى لهذه القروض. ومن ناحية أخرى نتيجة لسيطرة الحكومة على هذه البنوك فإنها تدخلت في بعض الحالات لمنح ائتمان لقطاع عام أو قطاع خاص بدون أن يكون مبرراً من الناحية الائتمانية. واسهم ذلك في تعثر بعض القروض وعدم قدرة من حصلوا عليها على سداد الفوائد أو الأقساط أو الاثنين معاً. ومن الجدير بالذكر هنا أن أحد أسباب تعثر البنوك في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧ يرجع إلى هذا السبب.

(٢) تغير الأحوال الاقتصادية

من المعروف أن الأحوال الاقتصادية التى تسود في بلد ما من الممكن أن تتقلب بين الكساد والرواج. وفي الماضى كان يمر بالاقتصاد الرأسمالى دورات اقتصادية يتغير فيها النشاط الاقتصادى من الركود إلى الكساد ثم يبدأ في التعافى والانتعاش إلى الرواج ثم قد يتغير المناخ الاقتصادى ليبدأ في التباطؤ وقد يتعمق إلى أن يصل إلى الركود فالكساد وهكذا. ولكن نتيجة لتفهم الحكومات للمؤثرات الرئيسية في الاقتصاد القومى أصبح من النادر أن يمر اقتصاد ما بهذه الدورات الاقتصادية بحيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن دراسة الدورات أصبحت في حكم التاريخ الاقتصادي. إلا أن هذا لا يمنع من أن يمر الاقتصاد الوطنى بفترة من الركود تنخفض فيها درجة النشاط الاقتصادى ، أو فترة من « التسخين الزائد » يرتفع فيها معدل التضخم. وتغير الأحوال الاقتصادية بين الركود والتسخين من الممكن أن يؤثر على قطاع الأعمال

بدرجة أو بأخرى. فمن حصل على ائتمان لتمويل نشاط ما في ظل توقع انتشار الرواج ، فإنه يتعذر عليه البيع وتشغيل الطاقات الإنتاجية إذا حدث العكس وساد الكساد في الاقتصاد القومى. ومن ثم يتعذر على رجل الأعمال سداد مديونيته. والمثال الواضح على ذلك في الاقتصاد المصري الآن قطاع العقارات. فقد حصلت كثير من شركات العقارات (أفراد أو أموال) على قروض لتمويل مشروعات إسكان على افتراض إمكان بيع هذه الوحدات. غير أنه مع انخفاض أسعار البترول ، وعودة لبعض المصريين العاملين في الخارج ، وعدم اطمئنان البعض الآخر إلى استمرارهم في العمل في الخليج في ظل إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ، انخفض الطلب على شراء الوحدات السكنية وتعثرت بعض الشركات عن سداد مديونيتها وأصبح ائتمانها رديئاً. كذلك يعانى بعض المنتجين المحليين من عدم تشغيل طاقاتهم الإنتاجية بالكامل بسبب زيادة الاستيراد من جنوب شرق آسيا نتيجة لانهيار قيمة عملتها ومن ثم تعثر هؤلاء المنتجون وتعذر عليهم سداد أقساط القروض والفوائد.

ويمر الاقتصاد المصرى حالياً بفترة من الركود وتصاحب هذا مع تعثر بعض رجال الأعمال عن خدمة قروضهم. كذلك قد يتعثر الائتمان الذى حصلت عليه بعض العاملين في مجال السياحة عندما تحدث أزمة بهذا القطاع (مثال ذلك كارثة الأقصر التى حدثت في نوفمبر ١٩٩٧).

(٣) تتشوه السياسات الاقتصادية

تتكون السياسة الاقتصادية أساساً من السياسات النقدية والمالية والتجارية. والمعروف أن هذه السياسات توجه لتحقيق الأهداف الاقتصادية

بحسب الظروف السائدة ، وبما يحقق الكفاءة في الاقتصاد الوطنى ويزيد من معدل نمائه. فإذا لم تحدث السياسات الاقتصادية التوازن في الاقتصاد وكانت أحد أسباب تشوه الأسعار مثلاً فإن هذا قد يؤثر سلباً على قدرة بعض قطاعات المجتمع على سداد ما حصلوا عليه من ائتمان.

فإذا استهدفت السياسات المختلفة خفض معدل التضخم وتسبب ذلك في ركود شديد في الاقتصاد فإن هذا يؤدى إلى حدوث مشاكل ائتمانية. وكذلك الحال إذا سعت السياسات الاقتصادية إلى تثبيت سعر صرف العملة بدون أن يكون هذا امبرراً (مثل وجود عجز كبير مزمن في ميزان المدفوعات يدفع نحو انخفاض قيمة العملة إن آجلاً أو عاجلاً) فإن هذا يستنفد موارد الدولة. ويكبد لمشروعات خسائر ويجفف قدرة البنوك على خلق الائتمان ، بدون أن تتمكن الدولة في نهاية المطاف من الحفاظ على قيمة عملتها وتضطر إلى خفض قيمتها. غير أن هذا يكبدها خسائر ويفقدها احتياطياتها.

كذلك فإن تشوه السياسات الاقتصادية قد يدفع بعض عملاء البنوك إلى الاقتراض بالعملة الأجنبية (نظراً لانخفاض سعر الفائدة عليها بالمقارنة بسعر الفائدة على العملة المحلية) في نفس الوقت الذى لا يكون لديهم موارد جارية منها (أى لا يقومون بالتصدير). فإذا تدهورت قيمة العملة الوطنية فإن مديونية هؤلاء العملاء بالعملة المحلية المقابلة تزيد زيادة كبيرة ، ومن ثم لا يستطيعون سدادها وتتعثر أحوالهم. لذلك فإن على الجهاز المصرفى إلا يقرض عميلاً بالعملة الأجنبية إلا إذا كان مصدراً ولديه مصدر جارى للعملة الأجنبية يستطيع من خلالها الوفاء بمديونيته. وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فعلى البنك أن يقرض هذا العميل بالعملة الوطنية.

(٤) المناخ العام وعدم السداد

نتيجة لعدم سداد بعض العملاء لمديونيتهم ، فيوجد حالياً سلوك عجيب لدى بعض العملاء وهو عدم خدمة المديونية بالرغم من أنهم قادرون عليها وذلك رغبة في إسقاط جزء منها أو الاستفادة من توظيف الأموال في مجالات أخرى لفترة من الزمن اعتماداً على عدم اتخاذ إجراءات ضدهم كجزء من المناخ العام. وهذا الشعور ضار بالبنوك والأعمال وينبغى القضاء عليه.

(٥) الإطار القانوني وإجراءات التقاضى

إن بمصر ترسانة من القوانين التى تراكمت عبر العقود الماضية. كما تزايدت القضايا بطريقة سرطانية ، مما أدى إلى استغراق القضايا المالية والتجارية لمدة عشر سنوات من التداول في المحاكم إلى أن يفصل فيها نهائياً. وهذه الظروف غير مواتية لأداء الأعمال وتؤدى إلى تعقيد عمليات البنوك ، كما أنها تحد من قدرتها على منح الائتمان بسبب تجمد الموارد المالية. ولا شك أننا نحتاج إلى اتخاذ كافة الأعمال التى تؤدى إلى تبسيط الإطار القانونى الذى يحكم المعاملات بين الناس وخاصة في المجالات التجارية ، وكذلك إلى تيسير إجراءات التقاضى وزيادة سرعة الفصل فيها.

(٦) عدم فعالية رقابة البنك المركزى

إن وجود جهاز رقابى على البنوك هام جداً لضبط إيقاع العمل المصرفى. وإذا لم تشعر البنوك بأن البنك المركزى يراقبها مراقبة فعالة فإنها قد تندفع وراء الرغبة في تحقيق أرباح أكبر ، مما يزيد من مخاطر وقوع البنوك في مشكلات تعثر الائتمان. ولقد انصرف البنك المركزى المصرى في فترة سابقة عن الرقابة الجيدة على الائتمان تحت منظور خاطئ للانفتاح الذى يعرفه على

أنـه « ترك الحبل على الغارب » أو «السداح مداح ». إن الرقابة الفعالة للبنك المركـزى ضـرورية بـدون أن تقـيد العمـل الجيد للبنوك وللابتكار ، كما أنها يجـب أن تكـون من خلال مؤشرات تحذيرية قبل وقوع الأزمات وليس بعدها. وكل ذلك مما يقلل من احتمالات تعثر الائتمان.

(٧) المغالاة في الرقابة

على أن أكبر مصادر أزمة الائتمان في الوقت الحالى هو ما يمكن أن نطلق علـيه مشـكلة المغـالاة في الـرقابة. ومـن المعـروف أن الرقابة ضرورية ومفيدة وخاصـة في مجـال المال. إلا أن المغالاة في أى شيء تكون ضارة ، وكما يقولون: « إذا زاد الشـيء عـد حـده انقلـب إلى ضده». إن القضية المعروفة باسم « قضية نـواب القـروض » قـد أشـاعت الذعـر بين رجال البنوك بحيث أصبح معظم البـنوك بمثابة «بيت للرهونات » ولا يتم إجراء العمل الائتمانى على أصوله ، بـل إن مـا يـتم الاهـتمام بـه أولاً وربمـا أخـيراً الضمانات التى يحصل عليها البـنك، والـتى تكـون عادة عدة أضعاف قيمة القرض. ويترتب على ذلك أن يقيد أعمال المنشآت ولا يقوم البنك بالمهام الأصلية المنوطة به.

إن الضـمان الرئيسـى لسداد القرض ليس ما لدى البنك من ضمانات - خاصـة في ضـوء طـول إجـراءات التقاضـى السـابق ذكـرها - ولكنه نجاح المشروع وحسن أدائه. وهذا يتطلب أن يدرس البنك جدوى المشروع والتأكد مـن جـدواه وسلامته وارتفاع كفاءته قبل أن يتشدد في طلب ضمانات عقارية أو أوراق مالية أو غيرها. وهذا هو السبيل الرئيسى لتيسير عمل البنوك وحل مشكلات الائتمان الجديد.

(٣) العلاج

إن علاج مشكلات الائتمان يتطلب حزمة من الإجراءات المتكاملة النمو ترتبط بالاقتصاد القومى ككل وسلوك الأفراد وقطاع الأعمال وذلك لخلق مناخ ملائم لأداء الاقتصاد القومى. أما الائتمان القائم والذى به مشكلات تعثر حقيقية أو مفتعله فإنه ينبغى علاجها على أساس حالة بحالة في تناغم بين العملاء والبنوك والدولة ممثله في البنك المركزى ، بما يؤدى إلى إزالة المشكلات المتراكمة وتمكين قطاعات المجتمع من التقدم والنمو الذى نتطلع إليه.

إن أسباب التعثر السابق ذكرها تشير إلى أن حلول المشكلة حالياً يقتضى مواجهة هذه الأسباب بدءاً ببث الثقة لدى العاملين بالجهاز المصرفى حتى لا تهتز أيديهم أو يتأخر قرارهم مع مساندة الحكومة لتنشيط الأحوال الاقتصادية والقضاء على الركود المخيم على الاقتصاد المصرى وايجاد الإطار التشريعى الملائم. كما يستلزم الأمر ضرورة مراعاة الأفراد والشركات لسلوكيات الأعمال السليمة التى تقتضى الاتسام بالسمعة الحسنة والتى تولدها عدة أمور على رأسها أداء الالتزامات والوفاء بالائتمان. وتجدر الاشارة إلى أن روشتة العلاج لن تؤتى ثمارها فوراً ولكن تحتاج إلى بعض الوقت. ومن ثم نحتاج إلى خطة عاجلة لعلاج المشكلات قصيرة الأجل ، وأخرى طويلة الأجل تشتمل على الإجراءات التى تحتاج إلى فترة زمنية أطول وذلك من أجل خلق جهاز مصرفى متين واقتصاد متنامى نشيط يتكافأ مع الامكانات المادية والبشرية والمالية المتاحة بمصر.

(٤) تجنب أزمات البنوك

لقد حدث في عام ١٩٩٧ أزمة بنوك كبيرة في جنوب شرق آسيا. ومن

المفيد الإطلاع على جوانبها من حيث أسبابها ومستتبعاتها ومظاهرها وخصائص النظام المالى الكفء ووسائل العلاج وذلك بغرض تجنب هذه الأزمات قدر الاستطاعة.

١- أسباب الأزمات

من المفترض نظرياً في ظل النظام الرأسمالى الذى يتبع قوى السوق أن يكون هناك من الآليات المصححة للإختلالات التى قد تحدث في جوانبه المختلفة. ويقوم هذا الافتراض على أساس أن السوق كاملة بكافة جوانبها. غير أن الواقع لا يتميز بذلك. وتوجد في الأسواق تشوهات واختلالات عدة، ولذلك يصبح من الضرورى تصحيحها ومراقبتها بحيث يتم التوازن بين مصلحة المنتجين والمستهكين والمصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ومن المشاهد أن أكثر من بنك يفلس في الولايات المتحدة الأمريكية يومياً تقريباً، ومع ذلك لم يتعرض اقتصادها لمثل الأزمة التى تعرضت لها اليابان أو الفقاعات التى انفجرت في روسيا الاتحادية أو بعض الدول الأخرى. فما هى أسباب ذلك؟

يعتقد أن أهم الأسباب التى أدت إلى تفاقم أزمة الجهاز المالى الآسيوى هى التالى:

أ - الاعتماد بدرجة أكبر على القروض المصرفية في تمويل التكاليف الاستثمارية وذلك بدلاً من إصدار الأسهم والاتجاه نحو أسواق الأوراق المالية. وربما كان ما يحقق استقراراً أكبر في أسواق المال التى تعتمد على البورصات هو إجراء تقييم مستفيض للشركات التى تطرح أسهماً أو سندات بحيث يتم الكشف عن جوانب القوة والضعف المالى الذى يوجد في كل شركة مما يمكن

المستثمرين من اتخاذ قراراتهم على بينه وقواعد راسخة.

ب - ارتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية في النموذج الآسيوى عن النموذج الأمريكى. من المعروف أن التكلفة الاستثمارية للمشروعات تمول إما من رأس المال المملوك أو من القروض. ويتم الالتجاء إلى القروض لسببين رئيسيين أولهما ارتفاع قيمة التكاليف الرأسمالية عن قدرة أصحاب المشروع وثانيهما المتاجرة برأس المال أى أن أصحاب المشروع يتوقعون تحقيق معدلات ربحية تفوق معدل الفائدة الذى سوف يدفعونه على الأموال المقترضة. ومن ثم تزداد نسبة أرباح أصحاب المشروع والمساهمين عن طريق الاقتراض بالإضافة إلى الأرباح الناتجة من التشغيل. ومن المسلم به أنه إذا زادت القروض زيادة كبيرة وارتفعت نسبتها إلى حقوق الملكية ارتفاعاً كبيراً (اكثر من ٢ : ١ مثلاً) فإن هذا يضع أعباء مالية كبيرة على الشركة ، ولا يمكنها من الوفاء بالتزاماتها. وإذا تعثرت الشركات لن تحصل البنوك على الفوائد أو الأقساط مما يوقعها في الأزمة. وقد درجت البنوك الآسيوية على قبول تمويل الشركات مع ارتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية بدرجة كبيرة ، مما أسهم في أزمة تعثرها.

جـ- وجود علاقات لصيقة بين البنوك والشركات. ومن الطبيعى أن يتعرف البنك على عملائه ونشاطهم كى يستطيع تقييم الجدارة الائتمانية السليمة لهذا العميل ، ولكن بدون الوصول إلى الدرجة التى تؤثر على سلامة القرار الائتمانى. وقد أظهرت التجربة أن البنوك الآسيوية دخلت في علاقات لصيقة أكثر مما ينبغى وأكثر مما درج عليه العرف المصرفى في الولايات المتحدة مثلاً. ولا شك أن هذا قد نتج عنه ائتمان غير سليم بدرجة أكبر من المعتاد إن المصارف تتحمل مخاطر في أداء عملها بحسب طبيعته ،

ولكـن لا ينبغى زيادة هذه المخاطر بالدخول في علاقات حميمة ترفع من حدتها إلى درجـة أكـبر من المعتاد. ومن مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة الإقراض لـبعض أعضـاء مجلـس الإدارة وهـو ممنوع قانوناً ، والتدليس ، ونقص هيكل المعلومات.

د - السماح بالملكية لأسهم الشركات. تسمح القوانين في جنوب شرق آسـيا بالملكـية المتبادلة لأسـهم الشركات بحيث تمتلك بعض الشركات نسبة ملموسة في أسهم بعضها البعض وتتداخل المعاملات فيها مدفوعة بالرغبة في المسـاندة الماليـة لمجموعـة الشـركات المـتداخلة. وقد يفلح هذا في توسيع نطاق الشـركات وزيـادة حجـم أعمالها ، إلا أنه في بعض الحالات الأخرى قد يكون سـبباً في تـراكم الأزمـات وعدم تصحيحها التدريجي مما ينتج عنه فرقعه كبيرة ورد فعـل سلسـلى ينشـر الآثـار السـيئة في الجوانـب المخـتلفة من الاقتصاد الوطنى.

هـ- تدخـل الحكومـة في قـرارات الائـتمان. يـبدو أن الحكومة في دول جـنوب شـرق آسـيا قـد تدخـل بدرجـة أكـبر من اللازم في قرارات الائتمان المصـرفى ، وكذلـك فرضـت عـلى البـنوك تمويـل بعض المشروعات بطريقة إجـبارية. ولم يكـن لبعض هذه المشروعات أو طلبات الائتمان جدوى مصرفية مما أدى إلى تعثر جزء كبير من القروض التى قدمها الجهاز المصرفى.

هـذه هى أهم السباب الميكرواقتصادية الخارجية التى قد تسبب الأزمات الكـبيرة في الجهـاز المصـرفى. أمـا إذا كان هناك انحرافات داخلية فالمفروض أن الرقابة الداخلية في البنوك تكشف مثل هذه الحالات قبل استفحالها.

ومـن الناحية الأخرى فإن هناك أسباب ماكرواقتصادية (تجمعية أو كلية)

تسهم في إحداث الأزمة. وأهم هذه الأسباب تشوه المتغيرات الاقتصادية الكلية وظهورها في صورة عجز كبير في الموازنة العامة والحساب الجارى لميزان المدفوعات. وهذه تؤدى بدورها إلى عدم استقرار الاقتصاد القومى وتدهور أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم. وهذه المشكلات تجعل عمل الجهاز المصرفى صعباً وتزيد من احتمالات وقوعه في الأزمات. فإذا تلازمت المشكلات الميكرواقتصادية مع تلك الماكرواقتصادية فإن حدة الأزمة تستفحل وتشتد.

٢- مستتبعات الأزمة

يترتب على أزمة البنوك انهيارات متتالية فيما يشبه أثر الدومينو الذى ينتج سلسلة من الأزمات في الجوانب المختلفة من الاقتصاد القومى. فيتوقف تنفيذ بعض المشروعات التى تعتمد على تمويل البنوك المتعثرة ، ولا تجد الشركات العاملة تسهيلات ائتمانية للتشغيل بطاقتها الكاملة ، وتفقد الثقة في المستقبل المالى والاقتصادى ... إلى غير ذلك من الآثار الضارة. ويقع عبء أزمات البنوك نهاية المطاف على جموع الشعب. ويكون هذا العبء مزدوجاً متمثلاً في:

أ - يتحمل المستهلك النهائى عبء الأزمة في صورة تكلفة تباطؤ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الناجم عن زيادة الديون المتعثرة ، وما يترتب عليها من إقلال الائتمان وانفجار فقاعة تضخيم الضمانات وغيرها من الأصول التى تنخفض قيمتها كثيراً مع الأزمة وعلى وجه الخصوص العقارات سواء كانت أراض أو مبانى.

ب- والعبء الثانى يتمثل في سداد فاتورة التعثر الذى تؤديه الحكومة

مرحلياً من أموال دافعى الضرائب. فعندما يتعثر بعض وحدات الجهاز المصرفى ويكون هناك برنامج تأمين على الودائع من قبل الحكومة فإنها تتحمل مبالغ كبيرة. وفي حالات أخرى نظراً لخطورة إفلاس البنوك ، بالإضافة إلى التدخل الزائد للحكومة في عملياتها يكون على الحكومة بعض المسئولية في الوفاء بودائع المودعين. ويتم ذلك من خلال الموازنة العامة للدولة.

كما تؤدى أزمات البنوك إلى عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطنى. وإذا كان لهم استثمارات مباشرة أو استثمارات في محافظ الأوراق المالية ، فإنهم يسحبون هذه الأموال إلى خارج الدولة. ويؤدى هذا إلى نفاذ أرصدة الاحتياطيات من العملات الأجنبية بما يعمل على انهيار قيمة العملة الوطنية ، ويسهم في رفع معدل البطالة نتيجة لتوقف العديد من الشركات والأنشطة عن العمل.

وعموماً يترتب على الأزمات الكبيرة للبنوك انهيار النشاط الاقتصادى في الدولة وتدهور قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى ، وارتفاع معدلات إفلاس الشركات وانتشار البطالة ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادى وربما تصبح بالسالب أى أن يكون معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى سالباً. ولذلك فإن على الدولة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتجنب مثل هذه الأزمات.

٣- مظاهر الأزمة

شهدت الفترة السابقة على الأزمة زيادة كبيرة في الأصول المالية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية. فعلى سبيل المثال في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠ كان متوسط تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية ٢١ مليار دولار سنوياً. أما منذ عام ١٩٩١ فقد ارتفع هذا المتوسط إلى حوالى ١٤٦

مليار دولار سنوياً أى حوالى سبعة أضعاف ما كان عليه. ومن الناحية الأخرى زادت الاستثمارات في الأسهم والسندات (أى محفظة الأوراق المالية) من ٦ مليار دولار حوالى ٥٤ مليار دولار سنوياً أى حوالى ٩ أضعاف ما كانت عليه خلال الفترتين المذكورتين. صحيح أن هذه الأموال الأخيرة قد انخفضت قليلاً بعد أزمة البيزو (في المكسيك) مع بداية عام ١٩٩٥ إلا أنها بلغت رقماً قياسياً جديداً في عام ١٩٩٦.

والمظاهر الأساسية للأزمة تتجسد في مشاكل ثلاث قبل أن تنعكس في النهاية في صورة تباطؤ فيمعدل الأداء الاقتصادى. وهذه المظاهر هى:

أ - ارتفاع رصيد الديون المتعثرة

لا شك أن العمل المصرفى ينطوى على مخاطر تنبع من تعثر العميل وعدم سداده للتسهيلات المستحقة عليه - ومهما دقق البنك في دراسة طلبات الائتمان والتزم بالمعايير عالية الجودة في منحة ، فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء . إلا أن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بما يمكن البنك من تكوين مخصصات كافية مع تحقيق أرباح مالية وكذلك مع وجود ضمانات تفوق في قيمتها المستحق من الديون. أما إذا زادت الديون المتعثرة عن النسبة المقبولة (ما يزيد على ما يتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من محفظة قروض البنك) فمعنى ذلك أن البنك يواجه مشكلة حقيقية وأن هناك خللاً ما في أداء أعماله يخرجه عن المخاطر المعتادة التى تواجه البنوك.

ب- توسع أسواق الملكية وخاصة العقارية

وقد يلجأ بعض المقترضين بالتعاون مع الآخرين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول التى يمتلكونها وخاصة العقارية بغرض الحصول على

قروض بقيمة عالية. وينتج هذا بسبب المشكلة المعروفة باسم عدم تماثل المعلومات بين المقترض والمقرض مما يترتب عليها أمران هما الاختيار السيء للمشروعات والمخاطر الأدبية (أنظر بند ثالثاً من هذه الورقة). وتظهر المشكلة التى ينعكس آثارها على البنوك في صورة زيادة المعروض من الأصول وخاصة العقارية مع نقص الطلب عليها ، أى أن يكون هناك فائض عرض يدفع أسعار هذه العقارات نحو الانخفاض من ناحية ولا يستطيع المقاولون تسويقها من ناحية أخرى ، مما يترتب عليها عدم تمكنهم من سداد التزاماتهم قبل البنوك.

جـ- الفضائح والفساد

عندما ينتشر الفساد في مجتمع ، ويمتد إلى الجهاز المصرفى فإن هذا يؤدى إلى تدهور جودة الائتمان والقروض التى يقدمها ، ومن ثم لابد أن يحدث التعثر طال الأمد أم قصر.

ووجود هذه المشكلات قد يدفع بالسلطة الرقابية - البنك المركزى - إلى التردد في اتخاذ القرارات الكفيلة بمعالجة الأزمات وهى في مهدها. فعلى سبيل المثال قد يكون من المطلوب رفع سعر الفائدة على العملة المحلية لإقلال الطلب على الائتمان. غير أنه إذا تم ذلك - في ظل وجود نسبة عالية من الديون المتعثرة - فإن الديون المتعثرة تزداد تعثراً. إلا أن هذا التردد في علاج الأزمات يزيد من المضاربات على اتجاه تغير السياسات النقدية مما يزيد من حدة المشكلة ومستتبعاتها. لذلك فإن على السلطة الرقابية بعد أن تحدد المشكلة ، وتضع العلاج اللازم لها إلا تتردد في تنفيذ خطتها الإصلاحية وإلا تتأخر في تنفيذها عن الوقت المناسب حيث إن القرارات المتأخرة تفقد كثيراً

مـن فعاليـتها وكذلك فإنه في ظل التحرير الاقتصادى والعولمة التى يتميز بها عـالم الـيوم فـإن انتشـار الأزمـات يكون سريعاً لذلك ينبغى أن تواجه بأسرع وقت ممكن.

٤- خصائص النظام المالى الكفـء

إن الـنظام المـالى الكـفـء لا يمـنع مـن وقـوع الأزمات ، ولكنه هو ذلك النظام الذى يعمل بطريقة جيدة ويتيح ما يلى:

أ - القـدرة عـلى أداء وظائفـه بكفـاءة وبـدون إعاقة للبنوك والوسطاء الماليين.

ب- أن يعمـل عـلى تنفـيذ المسـتوى الملائم للاستثمار بطريقة سلسلة دون أن تواجه مشكلة نقص تمويل.

جـ- أن يصـمد هـذا النظام أمام الصدمات الاقتصادية المضادة التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى ، ولا ينهار عند حدوث أقل الأزمات.

وهـذا الـنظام يجـب أن يتمـتع بالشـفافية والممارسات المحاسبية السليمة وملاءة مالية قوية من حيث حجم رأس المال ووجود رقابة تعتمد على القواعد المنتقاة وليس التدخل المباشر.

٥- وسائل علاج الأزمات

إذا حدثـت أزمـة البـنوك في دولة - كما هو حادث الآن (عام ١٩٩٨) في الـيابان وبعـض دول جـنوب شرق آسيا - فإن علاجها يتطلب إجراءات على كل من المستوى الماكرو والميكرو بالإضافة إلى الرقابة الجيدة على البنوك.

أولاً: على المستوى الماكرو

يجب أن ترمى السياسات الماكرو اقتصادية إلى تحقيق توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية مع تشجيع الكفاءة الاقتصادية والاستقرار.

ثانياً: على المستوى الميكرو

أن تتحقق الدولة والهيئة الرقابية من توافر ما يلى:

أ - نظام قانونى جيد وقواعد رشيدة تحكم إدارة الشركات وتنظيم حقوق الملكية بما في ذلك قوانين الإفلاس بحيث تيسر للدائنين المرتهنين من حيازة أصول المقترضين والتصرف فيها بيسر في حالة إعسارهم أو التوقف عن الدفع.

ب- معايير محاسبية واضحة وموحدة مع تنميط الحسابات والبيانات التى يتم نشرها وكذلك افيضاحات المرتبطة بها بحيث يمكن التحقق من حقيقة الأوضاع المالية للشرطات ومقارنتها بالسنوات السابقة.

جـ- ضرورة وجود مراجعى حسابات خارجيين على درجة عالية من الكفاءة.

د- وضع مجموعة من قواعد الإفصاح العام للمعلومات المالية الشاملة.

ثالثاً: رقابة جيدة على البنوك

إن الرقابة الكفء على الجهاز المصرفى تتحقق بإحدى طريقتين هما:

١- أقصى اعتماد على آليات السوق. ويتم ذلك في ظل حرص السوق المالى على تحقيق الرقابة على الجهاز المصرفى. ولا يتم ذلك إلا في ظل

الاقتصاديات المتقدمة التى ترسخت فيها قواعد الالتزام والحرص على المصلحة العامة ، وكذلك ضرورة توافر السوق الكاملة. وإن لم يكن الأمر كذلك فيجب النظر إلى العوائق التى تقوم أمام الرقابة الذاتية بواسطة قوى السوق وهذه تكمن في:

أ - نقص المعلومات ويكون دور الجهة الرقابية في هذه الحالة هو توفير المعلومات اللازمة.

ب- عدم اكتمال السوق ووجود بعض التشوهات فيه ويصبح دور الجهاز الرقابى الحكومى هو تشجيع اكتمال السوق وإزالة التشوهات التى تعتوره.

جـ- وجود موانع من دخول وحدات جديدة في السوق وذلك كى يتمتع الموجودون به بوضع احتكارى يمكنهم من زيادة أرباحهم على حساب المستهلكين. ويكون دور الحكومة هنا هو إزالة عوائق الدخول إلى السوق مع تشجيع المنافسة الصحية.

٢- رقابة عن طريق الحوافز. أى أن النظام لا يتبع قواعد آمره للرقابة بما ينبغى على البنوك فعله أو عدم فعله ولكن من خلال وضع حوافز ملائمة تجعل من مصلحة البنوك إتباع الأفعال المراد إنجازها من الرقابة. ولا شك أن التعرف على الحوافز الملائمة يختلف من دولة إلى أخرى كما أنها ليست مسألة سهلة. وأيا كان الأمر فإن الرقابة الكفء يجب أن تتميز بالتالى:

* أن تكون الرقابة بالأهداف وليست موجهة نحو طريقة العملية الرقابية بذاتها.

* أن تحقق الرقابة أهدافها بطريقة كفء وبأقل تكلفة ممكنة.

* يجب أن تتطور الرقابة مع تغير أحوال السوق وتكنولوجيا صناعة البنوك وليس عن طريق منع التطور والتغيير مما قد يؤدى إلى تخلف مستوى الخدمات المصرفية.